

غالبية الناخبين امتدعوا، أصلاً، عن النصويت. لكن يبقى العيب الأوضح هو تجاهل المؤلف لتطورات الحلاقة الفلسطينية - الأردنية، داخل وخارج الأردن، في سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٢، ومرور مرور الكرام على مساهماتي المملكة المتحدة وحرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢. وكان الوجود السكاني الفلسطيني داخل الأردن، وما حصله من مخاطر وتحديات لاستقرار النظام هناك، لا يدخل في صميم موضوع الكتاب المزعوم. يتوزع هذا الخلل في منهج بيبي، أي نزعت إلى دراسة مسألة العلاقة الفلسطينية - الأردنية على مستواها الرسمي فقط وليس على مستوى الحقائق الميدانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديبلوماسية للفلسطينيين داخل الأردن. في بقية فصول الكتاب، فيتناول النجل الرابع المرحلة، في أعقاب حرب ١٩٧٢، حيث خرجت م.ت.ف. بشهر المسقىيد الأكبر، رغم تحقيق الأردن لعدة مكاسب سيادية مهمة أيضاً. ويظهر، بوضوح، أن التقدم السياسي والدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لم يرق للمؤلف، حيث يستخدم عبارات مثل «حاولت م.ت.ف. أن تستولي، ظلماً، على المكائنة الشرعية في الضفة الغربية (بدلاً من الحكومة الأردنية)». ويقوم المؤلف باستعراض أهم تطورات الاتصالات والمسامي الدبلوماسية في مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٢، مثل المشاورات حول عقد مؤتمر جنيف الدولي، ومشروع فك الارتباط على الجبهة الأردنية. ويبدو أن بيبي يسمح لنفسه، خلال استعراضه وتحليله للأحداث، بأن يجزئ الحقائق كي تناسب تفسيراته المشوهة، ومثل على ذلك الزعم بأن الولايات المتحدة هدّدت إسرائيل، جدياً، في العام ١٩٧٤، بالاعتراف بالمنظمة، مشيراً إلى حديث غير مباشر لمسؤول أمريكي متوسط المستوى سرعان ما نفاه وزير الخارجية هنري كيسنجر، كما يوجد مثل آخر في اعتبار أن سبب انقلاب مصر وسوريا في العام ١٩٧٤ نحو تأييد م.ت.ف.، كمثل شرعي ووحيد للفلسطينيين إنما وجدوا، جاء بسبب اكتساب م.ت.ف. الاعتراف الدولي في الأمم المتحدة (الذي يؤكد بيبي، أيضاً، أن م.ت.ف. اكتسبته بفضل دبايرة الاتحاد السوفياتي) وبسبب فشل الباحثات الأردنية - الإسرائيلية وليس بسبب انقلاب الموالين الداخلية العربية والسعي إلى التماسين الأوسع يدعم الدول النفطية.

مهما كان الأمر، يرى بيبي أن الأردن قد قبل صعود نجم م.ت.ف. في مؤتمر قمة الرباط في أواخر العام ١٩٧٤ بذكاء، وأن الملك حسين قد نجح في محاولته الحد من الضرر الذي لحق بالموقع الاقليمي للأردن. ويضيف المؤلف أن قرار الرباط بخصوص وحدانية تمثيل م.ت.ف. للفلسطينيين، وبالتالي احتكارها لقرار حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، ذكر الملك بأن انزعاج الأردن في المسرح الاقليمي العربي يكلفه غالباً في صراعه مع الحركة الفلسطينية المستقلة، فقد سعى إلى تحسين علاقات الأردن بالدول العربية، وكانت الحلقة الأولى سوريا التي اقيمت معها قيادة عليا مشتركة بغية تحقيق التنسيق وتم الوحدة على الصعيد العسكرية والسياسية والاقتصادية، كما وطّد الأردن علاقته بالسعودية والدول النفطية الأخرى. إلا أن ذلك عزز موقف الأردن الاستراتيجي دون أن يضعف موقف م.ت.ف. ويوضح المؤلف أن م.ت.ف. رفضت الانخراط في التحالف السوري - الأردني رغم تحالف م.ت.ف. مع سوريا، وانها انتهجت خطأ مستقلاً إلى حد معين في بناء التحالفات العربية. وقد جاءت الحرب الأهلية في لبنان، في ١٩٧٥ - ١٩٧٦، لترهق م.ت.ف. ولتتيح لسوريا ما عُرف بلقب «تحجيم حركة المقاومة الفلسطينية». لكن دخل بيبي، مجدداً، في تقدير طبيعة وموقع الضرر الذي لحق بالمنظمة نتيجة ذلك، وفي تقدير أهمية الدور الأردني في تلك المرحلة، فيجرح بيبي أن الملك حسين هو الذي اقنع الإدارة الأميركية بإعطاء الضوء الأخضر للتدخل السوري، ويتجاهل حقيقة غشيل الأردن، عند انتهاء الحرب في مؤتمر الرياض، في نهاية العام ١٩٧٦، في الاشتراك في المؤتمر رغم الدعم السوري. ويرى المؤلف أن الانشقاق عبّر عن اجماع عربي باتهام م.ت.ف. بالمشؤولية عن الحرب، وأن الحرب انتهت بسلسلة الذخاجات الدبلوماسية الفلسطينية، منجهاً أولاً حجم الانجاز الدبلوماسي الذي تم بعدها تحديداً وحقيقة تكريس الوجود الرسمي والسلم الفلسطيني في لبنان، رغم الوجود السوري. وربما يتمثل سوء الفهم المتعمد الأوضح في اعتبار اللقاءات الفلسطينية - الأردنية من بعد ربيع العام ١٩٧٧ هزيمة فلسطينية وليس تراجعاً أردنياً ومكسباً لمنظمة التحرير.